# "تشكيل مجتمعات المعلومات لخدمة الحاجات البشرية"

## إعلان المجتمع المدني

### المقدم إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

**الجلسة العامة للمجتمع المدني**
**المنعقدة في 8 ديسمبر 2003**[1]

[1] تتضمن هذه النسخة التعديلات الصياغية الأخيرة التي أجريت في 25 فبراير 2004

# *"تشكيل مجتمعات المعلومات لخدمة الحاجات البشرية"*

## إعلان المجتمع المدني المقدم إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

اعتمدته بالإجماع الجلسة العامة للمجتمع المدني المنعقدة في 8 ديسمبر 2003

---

*نحن رجالاً ونساءً من مختلف القارات والخلفيات الثقافية والآفاق والتجارب والخبرات، بصفتنا أعضاءً في مختلف الدوائر التي تؤلف مجتمعاً مدنياً عالمياً في طور البزوغ، إذ نعتبر مشاركة المجتمع المدني أمراً أساسياً في أول قمة تعقدها الأمم المتحدة على الإطلاق بشأن قضايا المعلومات والاتصالات، وهي القمة العالمية لمجتمع المعلومات، قد واصلنا العمل طوال سنتين داخل عملية القمة مكرسين جهودنا لتشكيل مفهوم جامع ومنصف قوامه البشر لمجتمعات المعلومات والاتصالات*[2].

*وقد أتيح لنا في عملنا معاً، سواء من خلال الاتصال الشبكي أو بدونه، بوصفنا كيانات المجتمع المدني وفي ممارستنا العملية للاستعمال الجامع التشاركي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أن نتقاسم الآراء وأن نشكل مواقف مشتركة وأن نقوم مجتمعين بصياغة رؤية لمجتمعات المعلومات والاتصالات.*

*وفي هذه الخطوة من العملية، أي المرحلة الأولى للقمة المعقودة في جنيف في ديسمبر 2003، فإن أصواتنا والمصلحة العامة التي نعبر عنها مجتمعين لا تجد تعبيراً كافياً في وثائق القمة. ونقترح أن تكون هذه الوثيقة من النتائج الرسمية للقمة. واقتناعاً منا بأن هذه الرؤية يمكن أن تصبح واقعاً من خلال أعمال وحياة النساء والرجال والمجتمعات والشعوب، نقدم هنا رؤيتنا إلى الجميع وهي دعوة إلى المشاركة في هذا الحوار المتواصل ولتجميع القوى لتشكيل مستقبلنا المشترك.*

---

[2] لا يوجد مجتمع وحيد للمعلومات أو الاتصالات أو المعرفة: فهناك مجتمعات مقبلة محتملة على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية؛ وبالإضافة إلى ذلك، وباعتبار الاتصالات جانباً حاسماً في أي مجتمع للمعلومات فإننا نستعمل في هذه الوثيقة عبارة "مجتمعات المعلومات والاتصالات". ولتحقيق الاتفاق مع اللغة المستعملة من قبل في القمة العالمية لمجتمع المعلومات فإننا نحتفظ باستعمال عبارة "مجتمع المعلومات" عندما نشير إلى القمة مباشرة.

## 1 المجتمع المنشود

الإنسان هو محور رؤيتنا لمجتمعات المعلومات والاتصالات. ويجب تعزيز كرامة وحقوق كل الشعوب وكل الأشخاص واحترامها وحمايتها وتأكيدها. ولذلك يجب أن يكون تصحيح الفجوة التي لا تغتفر بين مستويات التنمية وبين الرغد والفقر المدقع أول اهتماماتنا.

ونحن ملتزمون ببناء مجتمعات معلومات واتصالات جامعة ومنصفة قوامها البشر، مجتمعات متاح فيها لكل فرد حرية إنشاء المعلومات والمعرفة والنفاذ إليها والاستفادة منها وتقاسمها ونشرها لتمكين الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحسين نوعية الحياة وتحقيق إمكاناتهم الكاملة، مجتمعات تؤسس على مبادئ العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى المشاركة الكاملة للشعوب وتمكينهم تماماً. وهكذا فإنها مجتمعات تعمل فعلاً على معالجة تحديات التنمية الأساسية التي تواجه العالم اليوم، مجتمعات تنشد أهداف التنمية المستدامة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين من أجل إقامة عالم أكثر سلاماً وعدالةً ومساواة، وبالتالي أكثر قدرة على الاستمرار، يستند إلى المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إننا نطمح إلى بناء مجتمعات معلومات واتصالات تكون التنمية فيها محاطة بإطار من حقوق الإنسان الأساسية وموجهة نحو تحقيق توزيع للموارد أكثر إنصافاً بما يؤدي إلى استئصال الفقر بطريقة غير استغلالية وصالحة من الناحية البيئية. وتحقيقاً لذلك، فإننا نؤمن بأن التكنولوجيا يمكن استخدامها كوسيلة أساسية بدلاً من أن تكون غاية في حد ذاتها، وبذلك فإننا نعترف بأن سد الفجوة الرقمية ليس إلا خطوة على الطريق نحو تحقيق التنمية للجميع. ونحن نعترف بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التغلب على الدمار الذي تخلفه المجاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة الجائحة الجديدة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكذلك انتشار الأسلحة.

ونحن نؤكد من جديد أن الاتصال هو عملية اجتماعية أساسية وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل أشكال التنظيم الاجتماعي. وينبغي أن تتاح الفرصة لكل فرد في كل مكان وزمان للمشاركة في عمليات الاتصال، ولا ينبغي حرمان أحد من فوائدها. ويعني ذلك أن النفاذ إلى وسائل الاتصال يجب أن يتاح لكل شخص ويجب أن يتمكن كل شخص من ممارسة حقه في حرية الرأي والتعبير، التي تشمل الحق في اعتناق الآراء وفي استقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. وبالمثل فإن الحق في الخصوصية والحق في النفاذ إلى المعلومات العامة وإلى المجال العام من المعارف ينبغي أن يحظى أيضاً بالتأييد مثله مثل كثير من حقوق الإنسان العالمية الأخرى التي تتصل بالتحديد بعمليات المعلومات والاتصالات. ويجب ضمان كل هذه الحقوق والحريات المتصلة بالاتصال، إضافة إلى حق النفاذ، ضماناً فعالاً للجميع في شكل قوانين وطنية مكتوبة بوضوح ويتم تنفيذها وفقاً لشروط تقنية مناسبة.

وبناء مثل هذه المجتمعات ينطوي على إشراك الأفراد بصفتهم مواطنين وكذلك إشراك منظماتهم ومجتمعاتهم كمشاركين ومتخذي قرارات في تشكيل الإطار والسياسات والآليات الحاكمة. ويعني ذلك تهيئة بيئة تمكينية يتم فيها إشراك والتزام كل الأجيال رجالاً ونساء، وتكفل مشاركة المجموعات الاجتماعية واللغوية المتنوعة ومختلف الثقافات والشعوب والمجتمعات الريفية والحضرية دون استبعاد لأحد. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للحكومات أن تعمل على استمرار الخدمات العامة وتعزيزها وفقاً لما يتطلبه المواطنون وتثبيت المساءلة أمام المواطنين كركيزة من ركائز السياسة العامة لكي تكون نماذج مجتمعات المعلومات والاتصالات نماذج مفتوحة للتصويب والتحسين المستمر.

ونحن نعترف بأنه ليس هناك من التكنولوجيات ما هو محايد في صدد أثرها الاجتماعي ولذلك فإن إمكانية وجود ما يسمى عمليات صنع قرارات "محايدة تكنولوجياً" هي مجرد أطروحة زائفة. ومن الأهمية الحاسمة أن تكون الاختيارات الاجتماعية والتقنية اختيارات حذرة فيما يتعلق بإدخال التكنولوجيات الجديدة منذ بداية تصميمها وحتى تصل إلى مرحلتي النشر والتشغيل، ذلك أن الآثار التقنية والاجتماعية السلبية لأنظمة المعلومات والاتصالات التي يتم اكتشافها في مرحلة متأخرة من عملية تصميمها تتسم عادة بصعوبة التصحيح ويمكن من ثم أن تسبب ضرراً دائماً. ونحن نحلم بمجتمع للمعلومات والاتصالات يتم فيه تصميم التكنولوجيات بطريقة تشاركية مع المستعملين النهائيين لهذه التكنولوجيات ومن خلالهم من أجل منع أو تقليل آثارها السلبية.

ونحن نحلم بمجتمعات يُنظر فيها إلى المعرفة الإنسانية والإبداع والتعاون والتضامن بوصفها عناصر جوهرية؛ مجتمعات لا تقتصر على النهوض بالإبداع الفردي بل تشجع كذلك الابتكار الجماعي على أساس الأعمال التعاونية، مجتمعات تعترف بالمعرفة وموارد المعلومات والاتصالات وحمايتها بوصفها التراث المشترك للإنسانية؛ مجتمعات تضمن وترعى التنوع الثقافي واللغوي والحوار بين الثقافات في بيئة تخلو من التمييز والعنف والكراهية.

ونحن ندرك أن المعلومات والمعرفة ووسائل الاتصال تتوفر بقدر لم تحلم به البشرية من قبل؛ ولكننا ندرك أيضاً أن الحرمان من النفاذ إلى وسائل الاتصال ومن المعلومات ومن المهارات المطلوبة للمشاركة في المجال العام لا تزال تشكل قيداً كبيراً وخاصة في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه فإن المعلومات والمعرفة تتحول يوماً بعد يوم إلى موارد خاصة يسهل التحكم فيها وبيعها وشراؤها كما لو كانت مجرد سلع بسيطة وليست حجر الأساس لبناء التنظيم الاجتماعي والتنمية. ومن هنا فإننا نعترف بأن أحد التحديات الرئيسية لمجتمعات المعلومات والاتصالات يتمثل في الحاجة الملحة لالتماس حلول لهذه التناقضات.

ونحن على اقتناع بأن البشرية تستطيع بالتأكيد تحقيق أهداف إعلان الألفية بل وتتجاوزها لو تحقق قدر كاف من الإرادة السياسية لتعبئة هذه الثروة من المعرفة البشرية ومن الموارد الملائمة. ونحن نقبل بوصفنا منظمات المجتمع المدني نصيبنا من المسؤولية لترجمة هذا الهدف ولترجمة رؤيتنا إلى واقع ملموس.

***"تشكيل مجتمعات المعلومات لخدمة الحاجات البشرية"***

إعلان المجتمع المدني المقدم إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

**جدول المحتويات**


**1. المجتمع المنشود**

**2. المبادئ والتحديات الأساسية**

**1.2 العدالة الاجتماعية وتنمية مستدامة قوامها الناس**

*1.1.2* ***القضاء على الفقر***

*2.1.2* ***المواطنة العالمية***

*3.1.2* ***العدالة بين الجنسين***

*4.1.2* ***أهمية الشباب***

*5.1.2* ***النفاذ إلى المعلومات ووسائل الاتصال***

*6.1.2* ***النفاذ إلى المعلومات الصحية***

*7.1.2* ***محو الأمية الأساسية***

*8.1.2* ***وضع حلول مستدامة تلبي حاجات المجتمع وتستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات***

*9.1.2* ***حالات الصراع***

**2.2 حقوق الإنسان كركيزة أساسية لمجتمع المعلومات**

*1.2.2* ***حرية التعبير***

*2.2.2* ***الحق في الخصوصية***

*3.2.2* ***حق المشاركة في الشؤون العامة***

*4.2.2* ***حقوق العاملين***

*5.2.2* ***حقوق الشعوب الأصلية***

*6.2.2* ***حقوق المرأة***

*7.2.2* ***حقوق الطفل***

*8.2.2* ***حقوق ذوي العاهات***

*9.2.2* ***القواعد التنظيمية وحكم القانون***

**3.2 الثقافة والمعرفة ومعلومات المجال العام**

***1.3.2*** ***التنوع الثقافي واللغوي***

***1.1.3.2*** ***بناء القدرات والتعليم***

***2.1.3.2*** ***اللغة***

***3.1.3.2*** ***القانون الدولي والقواعد التنظيمية الدولية***

***2.3.2*** ***وسائط الإعلام***

***1.2.3.2*** ***دور وسائط الإعلام***

***2.2.3.2*** ***وسائط الإعلام المجتمعية***

***3.3.2*** ***المجال العام للمعارف العالمية***

***1.3.3.2*** ***معارف الشعوب الأصلية***

***2.3.3.2*** ***حق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية***

***3.3.3.2*** ***البرمجيات***

***4.3.3.2*** ***البحث***

**4.2 البيئة التمكينية**

*1.4.2* ***الأبعاد الأخلاقية***

*2.4.2* ***نظم الحكم الديمقراطية والخاضعة للمساءلة***

*3.4.2* ***البنية التحتية والنفاذ***

*4.4.2* ***التمويل والبنية التحتية***

*5.4.2* ***التنمية البشرية– التعليم والتدريب***

*6.4.2* ***توليد المعلومات وتنمية المعرفة***

*7.4.2* ***الإدارة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصالات عموماً***

**3. الخلاصـــة**

# *"تشكيل مجتمعات المعلومات لخدمة الحاجات البشرية"*
# إعلان المجتمع المدني المقدم إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

## 2 المبادئ والتحديات الأساسية

من الجوهري وفقاً لهذه الرؤية أن تستند تنمية مجتمعات المعلومات والاتصالات إلى المبادئ الأساسية التي تعبر عن إدراك كامل للتحديات التي يتعين مواجهتها والمسؤولية الواقعة على مختلف أصحاب المصلحة ويشمل ذلك الاعتراف الكامل بالحاجة إلى معالجة قضايا الجنسين والاضطلاع بالتزام أساسي نحو المساواة بين الجنسين ونحو عدم التمييز وتمكين المرأة، والاعتراف بهذه المسائل جميعاً كمطالب جوهرية مسبقة لا تفاوض فيها من أجل تحقيق تنمية منصفة قوامها الشعوب في إطار مجتمعات المعلومات والاتصالات. ويعني هذا الالتزام العمل بوعي كامل لتصحيح آثار تقاطع علاقات السلطة غير المتساوية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو تقاطع يظهر في تمايز النفاذ والاختيار والفرص والمشاركة والمركز والسيطرة على الموارد بين المرأة والرجل وبين المجتمعات من ناحية التقسيم الطبقي والعرقي والعمري والدين والعنصر والموقع الجغرافي والمركز الإنمائي.

ولقد قمنا بتعيين القضايا التالية بوصفها مجالات أساسية للاهتمام. ونحن نعترف بالمبادئ التالية وندعمها وقد قمنا بتعيين بعض مجالات الأولوية لعمل المجتمع الدولي.

### 1.2 العدالة الاجتماعية وتنمية مستدامة قوامها الناس

في إطار العدالة الاجتماعية تعني التنمية البشرية ظروف المعيشة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تكفي وتمكن الأفراد والمجتمعات. ورغم ما أحرزته البشرية من تقدم هائل في المعرفة والتكنولوجيا لا تزال أغلبية الناس يعيشون في ظروف مروعة.

ولا يمكن أن نسعى إلى العدالة الاجتماعية في مجتمعات المعلومات والاتصالات بدون مراعاة حالات الظلم الجيوسياسي والتاريخي القائم على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وتتسم الديناميات العالمية الجارية بالتوترات الناشئة عن الروابط المتداخلة بين التحرير الاقتصادي العالمي والعولمة الثقافية وزيادة العسكرة وارتفاع موجة الأصولية والعنصرية وتجميد حقوق الإنسان الأساسية وانتهاكها.

وعدم المساواة في توزيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والافتقار إلى النفاذ إلى المعلومات أمام أغلبية كبيرة من سكان العالم، وهو ما يشار إليه في كثير من الأحيان باسم الفجوة الرقمية هو في الواقع إسقاط للاختلالات الجديدة على الشبكة القائمة من الفجوات الاجتماعية. وتشمل هذه الفجوات الفجوة بين الشمال والجنوب وبين الفقراء والأغنياء وبين الرجل والمرأة وبين سكان المناطق الحضرية والريفية وبين الذين يتمتعون بالنفاذ إلى المعلومات والمحرومين منه. وهذه الاختلافات لا توجد بين مختلف الثقافات وحدها ولكنها توجد أيضاً داخل الحدود الوطنية. ويجب أن يمارس المجتمع الدولي سلطته الجماعية لكفالة اتخاذ آحاد الدول إجراءات لسد الفجوات الرقمية المحلية.

وتصحيح كل أشكال التمييز والاستبعاد والعزل التي تعاني منها مختلف المجموعات والمجتمعات المهمشة والضعيفة يتطلب أكثر من مجرد نشر التكنولوجيا وحدها. فمشاركة هؤلاء مشاركة كاملة في مجتمعات المعلومات والاتصالات تتطلب منا أن نرفض على الصعيد الأساسي تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بدافع الربح وبحركة السوق وحدهما. إذ يتعين اتخاذ إجراءات واعية وهادفة من أجل كفالة ألا يكون نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة سبيلاً إلى استمرار الاتجاهات السلبية القائمة في العولمة الاقتصادية واحتكار الأسواق. وإنما ينبغي توجيه تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها للنهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لشعوب العالم والمساهمة في تغيير شكل نموذج التنمية.

وينبغي أن تستهدف القرارات التكنولوجية الوفاء بالحاجات الأساسية لحياة الشعوب لا زيادة ثروة الشركات أو تمكين الحكومات من السيطرة غير الديمقراطية. ولذلك يجب اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بتصميم واستعمال التكنولوجيات بالتعاون مع المجتمع المدني بما في ذلك المستعملين النهائيين الأفراد والمهندسين والعلماء. وعندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيات التي تستند إلى المجتمعات يجب على وجه التحديد تطبيق دراسة وممارسة المعلوماتية المجتمعية من أجل الاستجابة استجابة كافية في عمليات التصميم للسمات والحاجات المحددة للمجتمعات المحلية.

### 1.1.2 *القضاء على الفقر*

يجب أن يكون القضاء على الفقر من أولى أولويات جدول أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات. فبدون التصدي للفوارق القائمة لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. ويجب تمكين الناس الذين يعيشون في فقر مدقع من المساهمة بخبراتهم ومعارفهم في حوار يضم جميع الأطراف، ذلك أن التغلب على الفقر يحتاج إلى أكثر من مجرد "جداول أعمال إنمائية"، فهو يتطلب التزاماً أساسياً بإعادة النظر في الأطر القائمة وتحسين النفاذ المحلي إلى المعلومات ذات الصلة بسياق مكافحة الفقر، وتحسين التدريب على المهارات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخصيص موارد مالية وغير مالية كبيرة. ولما كان المتطوعون يعملون مع القواعد الشعبية فإن لهم دوراً هاماً في عملية الإدماج الاجتماعي.

ويحتاج الأمر إلى توفير موارد مالية تتصل بالتضامن الاجتماعي والرقمي يجري تخصيصها من خلال الآليات المالية القائمة والجديدة، تتسم إدارتها بالشفافية والشمولية لجميع قطاعات المجتمع. ومن الأطر التي تحتاج إلى إعادة نظر من حيث آثارها الضارة المحتملة على التنمية المنصفة تلك الترتيبات القائمة بشأن الاعتراف باحتكار المعارف والمعلومات وإدارتها، ومن ذلك ما تقوم به المنظمة العالمية للملكية الفكرية وما يجري في إطار تنفيذ اتفاق تلك المنظمة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

### 2.1.2 *المواطنة العالمية*

تستطيع مجتمعات المعلومات والاتصالات أن تقوم بدور العامل الحافز في إطلاق الموارد المالية والتقنية والبشرية والمعنوية الكبيرة المطلوبة للتنمية المستدامة والمساعدة في توفير هذه الموارد. ولا يمكن تحرير هذه الموارد إلا عندما يكون لدى شعوب العالم إحساس عميق بالمسؤولية تجاه مصير هذا الكوكب ورفاه الأسرة الإنسانية جمعاء. وفي هذا الصدد، لا بد من أن يكون لدى الأفراد والمجتمعات وكذلك الحكومات وعي شامل وإحساس بالمواطنة العالمية. ولما كان الجنس البشري هو كيان واحد غير قابل للتقسيم، ولما كان كل فرد من أفراد الجنس البشري يولد في العالم كأمانة في عنق الجميع، فإن هذه الأمانة لا يصونها إلا أن يكون لكل فرد أهمية متساوية عن طريق تطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان وممارستها ممارسة نشطة.

### 3.1.2 *العدالة بين الجنسين*

يجب أن تقوم مجتمعات المعلومات والاتصالات المنصفة والمفتوحة والجامعة على أساس العدالة بين الجنسين، وأن تسترشد بوجه خاص بتفسير مبادئ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتمكين المرأة، الوارد في إعلان ومنهاج عمل بيجين (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجب ألا تقتصر الأفعال على إظهار التزام قوي، ولكنها يجب أن تعكس مستوى عالياً من الوعي بضرورة انتهاج نهج متعدد القطاعات لإصلاح التمييز الناتج عن علاقات القوى غير المتساوية في جميع مستويات المجتمع. ولا بد من وضع برامج وسياسات نشطة في جميع القطاعات تقوم فيها المرأة بدور نشط وأساسي لإحداث التغيير في ملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتصميمها واستخدامها وتطويعها. وينبغي وضع برامج تعليمية مستجيبة وتهيئة بيئة تعليمية مناسبة تعمل على تمكين الفتيات والنساء طوال دورة حياتهن باعتبارهن رائدات للمجتمع وعاملات على تشكيله. ولا غنى في هذا المجال عن القيام بتحليل لقضايا الجنسين عن طريق وضع مؤشرات نوعية وكمية لقياس المساواة بين الجنسين من خلال نظام وطني شامل ومتكامل للرصد والتقييم.

### 4.1.2 *أهمية الشباب*

نحن ندرك أن الشباب هم القوة العاملة للمستقبل وهم أول المبدعين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأول من يستعملها، ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطوّرين ومساهمين ورجال أعمال وصانعي قرارات. ويجب أن نركّز بصفة خاصة على الشباب الذين لم تتح لهم بعد الاستفادة الكاملة من الفرص التي تقدمها مجتمعات المعلومات والاتصالات. ويجب على وجه

الخصوص مساعدة الشباب الذين يأتون من بيئات محرومة وتمكينهم، وخاصة الشباب في البلدان النامية. ويجب أن يكون تكافؤ الفرص للبنات والشابات جزءاً لا يتجزأ من هذه الجهود، كما يجب أن نعمل على إشاعة الوعي بالاحتياجات الخاصة للمرأة وما يمكن أن تسهم به في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب أيضاً العمل على حل المشاكل التي تواجه العاملين الشباب في صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها ضعف الأجور وعدم ملاءمة ظروف العمل وانعدام الاستقرار الوظيفي والتمثيل الجماعي. ولما كان الشباب هم المستعملين الرئيسيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهم الذين يتأثرون بشكل أكبر ويتعرضون للمخاطر الصحية الناتجة عن التعرض لاستعمال هذه التكنولوجيات. لذلك نلتزم بأن يقتصر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على التكنولوجيات التي تضمن رفاه جميع الأطفال وحمايتهم وتنميتهم المتوازنة.

### 5.1.2 *النفاذ إلى المعلومات ووسائل الاتصال*

ينبغي أن يكون النفاذ إلى المعلومات ووسائل الاتصالات، باعتبارها من المنافع العمومية والعالمية، على أساس المشاركة والعالمية والجماعية والديمقراطية. وينبغي التصدي لأوجه اللامساواة في النفاذ من حيث الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب وكذلك من حيث التباين المستمر بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدماً. والحواجز التي ينبغي التغلب عليها ذات طبيعة اقتصادية وتعليمية وتقنية وسياسية واجتماعية وإثنية وعُمرية كما أنها تتصل بالعلاقة غير المتساوية بين الجنسين. وهذه المظالم موجودة في كل هذه النواحي ويجب التصدي لها بشكل نوعي.

ويجب ضمان النفاذ الشامل إلى المعلومات الضرورية من أجل التنمية البشرية. وينبغي أن تكون البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنسب صيغ لهذه التكنولوجيات في متناول الجميع أياً كان السياق الاجتماعي الذي يعيشون فيه، كما يجب تسخير هذه التكنولوجيات لما يتفق مع المصالح الاجتماعية. وينطوي هذا على التصدي لاختلافات الواقع الذي تعيشه فئات اجتماعية معينة مثل الشعوب الأصلية، والمهاجرين والمغتربين، وإعطاء الأولوية للحلول المحلية والمستهدفة. ولوسائط الإعلام التقليدية ومبادرات المعلومات والاتصالات المجتمعية دور حيوي في هذا الصدد، كما أن الاستعمال الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة له أثر إيجابي. ويجب تقوية الأطر التنظيمية والقانونية في جميع مجتمعات المعلومات والاتصالات عملاً على تدعيم المشاركة الواسعة النطاق في التكنولوجيات والمعلومات والمعارف ولتأكيد دور الرقابة المجتمعية التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الإنسانية.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلك الاحتياجات الخاصة والمتطلبات التي يحتاجها جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم ذوو العاهات. وأفضل طريقة لضمان وصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذوي العاهات وإدماجهم هي مراعاة احتياجاتهم في المراحل الأولى للتصميم والتطوير والإنتاج حتى يصبح مجتمع المعلومات والاتصالات مجتمعاً مفتوحاً للجميع، بأقل تكلفة.

ويمثل توفير النفاذ إلى المعلومات وإرسالها وتلقيها تحدياً كبيراً بالنسبة للفئات الضعيفة مثل اللاجئين والذين شردتهم الحروب وطالبي اللجوء السياسي، فهؤلاء كثيراً ما لا يعرفون حقوقهم، وكثيراً ما تُنتهك هذه الحقوق. ومن الضروري توفير النفاذ إلى وسائل الاتصالات لهذه الفئات من أجل الدفاع عن حقوقهم وتعزيزها، لكي يستطيعوا تقديم مطالب قانونية وفقاً للقانون الدولي.

### 6.1.2 *النفاذ إلى المعلومات الصحية*

يمكن تسهيل وتحسين الوصول إلى المعلومات الصحية العقلية والبدنية ذات الأهمية الحاسمة لحياة الإنسان عن طريق حلول تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ثبت أن تعذر النفاذ إلى المعلومات والاتصالات كان عاملاً حاسماً في بعض الأزمات العامة الصحية العقلية والبدنية في كثير من بقاع العالم. ويرى الخبراء أن تزويد المواطنين في البلدان النامية بنقاط نفاذ على المستوى المجتمعي إلى المعلومات الصحية العقلية والبدنية يمثل نقطة بداية هامة لمواجهة الأزمات الصحية العقلية والبدنية. ويجب أن توفر نقاط النفاذ هذه تدفق المعلومات في أكثر من اتجاه (مثلاً من الخبراء إلى المجتمع أو المريض). ويجب أن يتاح للمجتمعات المشاركة في اختيار تدفقات الاتصالات وفي إنشائها، مما يجدونه مفيداً وضرورياً لتلبية الحاجات الصحية الوقائية والعلاجية، ولتعزيز الرعاية الصحية العقلية والبدنية للجميع. ويُعتبر النفاذ المفتوح إلى المعلومات الطبية ضرورياً جداً من أجل توفير جميع المعلومات المتاحة إلى الأطباء والممارسين الصحيين.

### 7.1.2 *محو الأمية الأساسية*

يُعتبر محو الأمية والنفاذ الشامل إلى التعليم من المبادئ الأساسية في أي مجتمع. فالمجتمعات التي تقوم على المعرفة تتطلب أن يكون المواطنون على علم ومعرفة. ويجب أن يتضمن بناء القدرات مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام ومحو الأمية الإعلامية، وكذلك المهارات اللازمة لمشاركة المواطنين بشكل أنشط، بما في ذلك قدرتهم على الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات وتقييمها واستخدامها وإنشائها. ويجب أن تولى الأولوية للنهج ذات التوجه المحلي والأفقي، والتي تستجيب إلى احتياجات الجنسين وإلى الحاجات الاجتماعية للمجتمع، والتي تحظى بقبول منه. ويجب تشجيع الجمع بين وسائط الإعلام التقليدية والجديدة وكذلك تشجيع النفاذ المفتوح إلى المعلومات؛ فالمكتبات – الحقيقية والافتراضية – لها دور هام في تأمين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة المتاحة للجميع. وينبغي على الصعيد الدولي والمتعدد الأطراف حماية المعلومات والثقافات في المجال العام. وإذا اتجهت تكنولوجيا المعلومات إلى الناس مباشرة فإنها تساعد في القضاء على المرض والأوبئة، وعلى تأمين الطعام والمأوى والحريات والسلم للجميع.

وترتكز مجتمعات المعلومات والاتصالات والمعارف على عناصر أساسية هي محو الأمية والتعليم والأبحاث، ولا شك أن التعليم يساعد في بناء الديمقراطية سواء عن طريق تهيئة مجتمع مستنير أو عن طريق تهيئة قوة عاملة مدربة؛ والمواطن الذي تتاح له أساليب المعرفة والتعليم والنفاذ إلى وسائل البحث الجماعي وثماره هو الذي يستطيع أن يشارك مشاركة تامة وفعالة في مجتمعات المعرفة.

ويجب أن يولى اهتمام عاجل للآثار الإيجابية والسلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قضايا الأمية في اللغات الإقليمية والوطنية والدولية لقطاع كبير من شعوب العالم. ويجب أن تتضمن الجهود المبذولة في مجال محو الأمية والتعليم والأبحاث في مجتمعات المعلومات والاتصالات التركيز على حاجات الأشخاص ذوي الاحتياجات البدنية الخاصة وعلى جميع الوسائل التي تساعد على تخطي هذه العقبات (ومن ذلك مثلاً التعرّف الصوتي والتعليم الإلكتروني والتدريب في الجامعات المفتوحة).

### 8.1.2 *وضع حلول مستدامة تلبي حاجات المجتمع وتستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*

إذا أريد للمجتمعات والأفراد التمتع الكامل بمزايا مجتمع المعلومات والاتصالات فيجب تصميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعتها وفق مبادئ تحافظ على استدامة البيئة، ويجب أن تكون الحلول التكنولوجية مستدامة، بمعنى قدرة المجتمعات على مواصلة استعمالها وتطويرها.

ويجب أن تتفق عمليات إعادة تدوير التجهيزات مع المعايير البيئية. كما يجب ألاّ يستهلك إنتاج التكنولوجيات قدراً كبيراً من الطاقة أو الموارد الطبيعية مما يؤثر على استدامتها.

ومن الضروري وضع مقترحات وسياسات محددة تعمل على تحسين كفاءة الموارد وعلى تنمية موارد الطاقة المتجددة. وينطوي ذلك على التقليل من استعمال الموارد المادية (مثلاً باستعمال كمية أقل من الورق) وتقليل النفايات الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وزيادة العمر التشغيلي للتجهيزات؛ وتحسين ظروف عمليات التدوير؛ وضمان التخلّص الآمن من التجهيزات وقطع الغيار المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يُستغنى عنها؛ وتشجيع استحداث بدائل للمكونات السامة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينطوي ذلك أيضاً على إعطاء أعلى أولوية لاستحداث واستعمال موارد الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات السكان الذين يعيشون في البلدان النامية. وينبغي استخدام موارد الطاقة المتجددة في نشر المعلومات وفي الاتصالات التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الراديو والتلفزيون. ويمكن لإفريقيا على وجه الخصوص أن تستفيد من الطاقة الشمسية نظراً لشدة تعرضها للإشعاع الشمسي المباشر. ويمكن عن طريق تآزر الجهود الإقليمية وتعبئتها، فضلاً عن التعاون التقني والمالي الذي لا غنى عنه، أن تقوم إفريقيا بدور رائد في هذا المجال الاستراتيجي في العقد القادم.

ويجب أن يتاح للمجتمعات القدرة على المشاركة المباشرة في إيجاد حلول لمشاكلها قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستدامة هذه الحلول. وتمكيناً لها من استحداث واستدامة الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب تمكينها من تعزيز قوتها الإنتاجية الذاتية والسيطرة على وسائل الإنتاج في مجتمعات المعلومات، ومن ذلك الحق في المشاركة الكاملة في وضع المشاريع القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستدامتها من خلال عمليات ديمقراطية، بما في ذلك صنع القرارات فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية والثقافية والبيئية وغيرها. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة لخلق مصادر حقيقية ومستدامة لفرص العمل، وبذلك تؤدي إلى تهيئة فرص عمل جديدة أمام السكان.

وتمكيناً للمجتمعات والأفراد من إيجاد حلول مستدامة اقتصادياً وتقنياً يجب أن يكون لها الحق في استعمال البرمجيات المجانية. ومن شأن ذلك أن يجعل البرمجيات في متناول الجميع، ويتيح للناس المشاركة في تطويرها وصيانتها[3]. ويجب أن تلتزم الابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمعايير التقنية الدولية للتجهيزات والبرمجيات والعمليات، التي يجب أن تكون معايير مفتوحة وقابلة للتنفيذ الحر وموثقة بشكل عام وقابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتقوم على أساس الطلب.

ومن المهم دعم الاتصالات القائمة على المجتمع باستعمال وسائط الإعلام التقليدية والجديدة وتكنولوجيات الاتصالات التقليدية والجديدة. وتدعو الحاجة إلى وضع مفهوم للمعلوماتية المجتمعية ونشره، وهو مفهوم يركز على الخصائص والاحتياجات الخاصة للمجتمعات فيما يتعلق بتصميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها ونشرها واستخدامها، وكذلك بإنتاج المحتوى المحلي.

### *9.1.2 حالات الصراع*

نحن ندرك أن استعمال وسائط الإعلام في حالات الصراع يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، ويشمل هذا حالات بناء السلم بعد الصراع. لذلك فنحن نصر على ضرورة الاحترام الخاص لحقوق الصحافيين وجميع الأشخاص الذين يجمعون المعلومات ويوصلونها باستخدام وسائط الإعلام أثناء الصراعات. وهذه الحقوق يجب عدم المساس بها في أي وقت، ولكنها تتسم بأهمية حيوية أثناء الحروب والصراعات التي تتسم بالعنف والاحتجاجات غير المتسمة بالعنف.

ويثير قلقنا بشكل خاص نشر تكنولوجيات وتقنيات "الحرب الإعلامية"، بما في ذلك القيام عن عمد بالتشويش على أنظمة الاتصالات المدنية وحجبها أو تدميرها أثناء الصراعات، واستعمال الصحافيين "المأجورين" مع استهداف الصحافيين غير المأجورين، واستخدام وسائط الإعلام وأنظمة الاتصالات في إشاعة الكراهية والقتل الجماعي سواء من قبل القوات المسلحة أو الشرطة أو قوات الأمن الأخرى وسواء كانت حكومية أو مملوكة لأشخاص أو جهات فاعلة لا تتبع الدولة، أثناء حالات الصراع سواء كانت دولية أو محلية.

ويجب أن يلتزم التدخل الإعلامي في حالات الصراع بأحكام القانون الدولي، ويجب أن تقوم القمة العالمية لمجتمع المعلومات بتشجيع العمل على وضع اتفاقية ضد الحرب الإعلامية استجابة لهذه الشواغل. وفي نفس الوقت ينبغي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ألا تقصر نظرها على الحرب الإعلامية والسيطرة على وسائط الإعلام في حالات الصراع، وإنما عليها أن تشجع أيضاً استخدام وسائط الإعلام والاتصالات من أجل السلم. وتحقيقاً لهذه الغاية فإننا نشجع الحكومات على الإقلال من الدعم العام لتكنولوجيا الاتصالات للأغراض العسكرية، وإنفاق هذه الأموال بشكل مباشر على أدوات وتطبيقات الأغراض السلمية للاتصالات.

## 2.2 حقوق الإنسان كركيزة أساسية لمجتمع المعلومات

يجب أن يقوم مجتمع المعلومات والاتصالات على أساس حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ويجب أن يستند هذا المجتمع إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن يتمثل في عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة والترابط الوثيق فيما بينها – سواء كانت حقوقاً مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية – بما في ذلك الحق في التنمية والحقوق اللغوية. ويعني هذا المراعاة التامة لتكامل جميع هذه الحقوق وتطبيقها تطبيقاً كاملاً، وتنفيذها والاعتراف بدورها المركزي في الديمقراطية والتنمية المستدامة. ويجب أن تكون مجتمعات المعلومات والاتصالات جامعة، بمعنى شمولها لجميع الناس بدون أي تمييز من أي نوع، لكي يتاح لهؤلاء الأفراد تحقيق كل ما في طاقتهم. ويجب أن تكون مبادئ عدم التمييز والتنوع أساسية في جميع اللوائح التنظيمية والسياسات والبرامج المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

---

[3] في هذه الوثيقة نستخدم تعبير "البرمجيات المجانية" حسب المفهوم المحدد الذي تبنته مؤسسة البرمجيات المجانية، وبموجبه تُعتبر البرمجيات المجانية هي البرمجيات المرخصة بشكل يعطي الأفراد الحرية في تشغيلها ونسخها وتوزيعها ودراستها وتغييرها وتحسينها. وتنطوي البرمجيات المجانية على النفاذ إلى رمز المصدر، مثلها في ذلك مثل "البرمجيات المفتوحة المصدر"، ومع ذلك فإن البرمجيات المفتوحة المصدر كما يتبين من الاسم ليست بالضرورة برمجيات مجانية في إطار هذا التعريف. فبعض المنظمات تنتج برمجيات مفتوحة المصدر ولكنها لا تسمح بكل هذه الأعمال. وللاطلاع على مناقشة متعمقة لهذا المفهوم انظر http://www.fsf.org و http://www.fsfeurope.org.

### 1.2.2 حرية التعبير

تُعتبر المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذات أهمية أساسية بشكل خاص لأنها تشكّل شرطاً أساسياً لا غنى عنه لمجتمعات المعلومات والاتصالات التي تقوم على أساس حقوق الإنسان. وتنص المادة 19 من الإعلان على أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. وهذا يعني حرية تبادل الآراء وتعددية مصادر المعلومات ووسائط الإعلام، وحرية الصحافة، وحرية الوصول إلى أدوات النفاذ إلى المعلومات وتقاسم المعارف. ويجب حماية حرية التعبير على الإنترنت بحكم القانون وليس من خلال التنظيم الذاتي أو مدوَّنات السلوك. ويجب ألاّ توجد أي رقابة مسبقة أو ضوابط تعسفية أو قيود على المشاركين في عملية الاتصالات أو على محتوى المعلومات أو نقلها أو نشرها. وينبغي حماية تعددية مصادر المعلومات ووسائط الإعلام والتشجيع على حمايتها.

### 2.2.2 الحق في الخصوصية

تكفل المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في الخصوصية، وهو حق أساسي لا غنى عنه للتنمية البشرية المفروضة ذاتياً فيما يتعلق بالأنشطة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويتعرض الحق في الخصوصية إلى تحديات في مجتمعات المعلومات والاتصالات ولذلك يجب حمايته في الأماكن العامة وعلى شبكات الاتصال وفي الحياة اليومية وفي البيت وفي مكان العمل. ويجب أن يكون لكل فرد الحق في أن يقرر بحرية ما إذا كان يريد أن يتلقى المعلومات وأن يتصل بالآخرين، والشكل الذي يتلقى به هذه المعلومات والاتصالات. ويجب أن تتاح لكل شخص إمكانية الاتصال دون تحديد هويته. وتمثل السلطة التي يمارسها القطاع الخاص والحكومات على البيانات الشخصية مصدراً لسوء استعمال المعلومات، بما في ذلك الرصد والمراقبة. ويجب أن تقتصر هذه الأنشطة على أدنى حد ممكن يتيحه القانون في مجتمع ديمقراطي، كما يجب أن تخضع للمساءلة. ويجب ألا يخضع جمع المعلومات الشخصية والاحتفاظ بها وتجهيزها واستعمالها وكشفها أياً كان الشخص الذي يقوم بذلك إلاّ للشخص المعني نفسه وأن يكون له أن يحدد ذلك.

### 3.2.2 حق المشاركة في الشؤون العامة

تقتضي الإدارة الحكومية السليمة والعدالة في مجتمع ديمقراطي تنفيذ مبادئ الانفتاح والشفافية والمساءلة والمشاركة والانصياع لحكم القانون. واحترام هذه المبادئ ضروري في ممارسة حق المشاركة في ممارسة الشؤون العامة. وينبغي فرض حق النفاذ للعموم إلى المعلومات التي تنتجها الحكومات أو تحتفظ بها، بما يكفل أن تكون المعلومات موقوتة وكاملة ومتاحة بشكل يفهمه الجمهور وباللغة التي يستعملها. وينطبق هذا أيضاً على النفاذ إلى وثائق الشركات المتعلقة بالأنشطة التي تؤثر على الصالح العام، خاصة في الحالات التي لا تقوم فيها الحكومة بإتاحة هذه المعلومات للعموم.

### 4.2.2 حقوق العاملين

تغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدريجياً طريقة عملنا. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد جعل ظروف العمل منصفة وآمنة وتحافظ على سلامة وصحة العاملين، سواء في عملية صناعة التجهيزات والبرمجيات، أو في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أماكن العمل بشكل عام، مع الاحترام الكامل لمعايير العمل الدولية، وذلك، مثلاً، عن طريق الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف. وينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز الوعي بحقوق الإنسان واحترامها وتطبيقها وكذلك احترام معايير العمل الدولية. وينبغي في أماكن العمل احترام حقوق الإنسان التي منها الخصوصية وحرية التعبير والحقوق اللغوية وحق العاملين على الشبكات في تكوين النقابات والانضمام إليها وحق النقابات في العمل بحرية، بما في ذلك الاتصال بالعاملين.

### 5.2.2 حقوق الشعوب الأصلية

يجب أن تقوم مجتمعات المعلومات والاتصالات على أساس احترام حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها والاعتراف بها وبتمايز هذه الحقوق كما تنص على ذلك الاتفاقيات الدولية. وللشعوب الأصلية حقوق جوهرية في حماية لغتهم وثقافتهم وهويتهم والحفاظ عليها وتقويتها. ويجب استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل يعزز ويقوي التنوع وحقوق الشعوب الأصلية في الاستفادة الكاملة على سبيل الأولوية من مواردهم الثقافية والفكرية والطبيعية بوسائلهم الخاصة.

### 6.2.2 *حقوق المرأة*

عملاً على تحقيق حقوق المرأة في مجتمعات المعلومات والاتصالات، كما تنص عليها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة) من الضروري الاعتراف بما يواجه المرأة من فوارق وتباينات وأوجه ضعف، ومعالجة هذه المشاكل. ويعني هذا أن تؤخذ في الاعتبار أوجه الاختلاف بين الرجال والنساء وكيف تؤدي هذه الاختلافات إلى فوارق في مستويات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفرص التي تتيحها والمشاركة فيها واستعمالها. ويجب ضمان توجيه السياسات أو التدخلات القانونية والبرامج بشكل واع لمعالجة هذه الاختلافات. ومن الضروري من أجل إتاحة فرص المساواة الفعلية للنساء، ومن ثم تمكينهن من الحصول على حقوقهن وممارستها، اتباع نهج قوي إزاء المساواة في أعمال التحليل التي يستهدي بها محتوى سياسات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعني هذا النهج أن تؤدي هذه الأعمال إلى تعزيز حقوق المرأة وإلى تحول في علاقات القوى غير المتوازنة بين النساء والرجال. وليس المطلوب فقط تحقيق المساواة في الفرص أمام النساء ولكن المطلوب أيضاً المساواة في النفاذ إلى تلك الفرص والقدرة على المشاركة فيها مشاركة كاملة.

### 7.2.2 *حقوق الطفل*

يجب أن تكفل مجتمعات المعلومات والاتصالات احترام مبادئ إعلان حقوق الطفل وتعزيزها. فلكل طفل الحق في طفولة سعيدة وفي التمتع بالحقوق والحريات المتاحة لجميع الأشخاص وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجب أن يلتزم جميع الأشخاص والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات باحترام حقوق الطفل في مجتمعات المعلومات والاتصالات.

### 8.2.2 *حقوق ذوي العاهات*

في مجتمعات المعلومات والاتصالات الجامعة يجب أن تضمن السياسات العامة والقوانين والقواعد على جميع المستويات حقوق الأشخاص ذوي العاهات في النفاذ الكامل والمتساوي إلى المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغض النظر عن نوع الإعاقة ودرجتها. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي بذل جهود جدية من أجل تطبيق مبدأ التصميم العالمي واستخدام التكنولوجيات المساعدة في كامل عملية بناء مجتمعات المعلومات والاتصالات واستدامتها، والتي يتاح فيها لذوي العاهات ومنظماتهم المشاركة بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الناس من غير ذوي العاهات.

### 9.2.2 *القواعد التنظيمية وحكم القانون*

يجب أن تكون القواعد التنظيمية الوطنية متفقة اتفاقاً تاماً مع معايير حقوق الإنسان الدولية وخاضعة لحكم القانون. ويجب ألاّ تؤدي مجتمعات المعلومات والاتصالات إلى أي تمييز أو حرمان من حقوق الإنسان نتيجة لأعمال أو إغفال الحكومات أو أي من الجهات الفاعلة غير الحكومية الواقعة تحت سلطاتها. ويجب ألا تُفرض أي قيود على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلاّ من أجل تحقيق غرض مشروع طبقاً للقانون الدولي، وأن يحددها القانون، وألاّ تتجاوز الغرض الذي وُضعت من أجله، وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي.

## 3.2 الثقافة والمعرفة ومعلومات المجال العام

مما يثري مجتمعات المعلومات والاتصالات تنوع الثقافات واللغات فيها، والحفاظ على هذه الثقافات واللغات وانتقالها بالطرق الشفوية التقليدية أو التسجيل أو النقل بوسائط الإعلام المختلفة، فهي تسهم جميعها في مجموع المعارف الإنسانية. والمعارف الإنسانية هي تراث للإنسانية جمعاء وهي المعين الذي تستقي منه جميع المعارف الحديثة. ومن الضروري الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي وحرية وسائط الإعلام والدفاع عن المعارف العالمية التي تقع ضمن المجال العام وإثرائها، كي تستفيد منها مجتمعات المعلومات والاتصالات باعتبارها جزءاً من التنوع في بيئتنا الطبيعية.

### 1.3.2 *التنوع الثقافي واللغوي*

يُعتبر التنوع الثقافي واللغوي من الأبعاد الأساسية لمجتمعات المعلومات والاتصالات التي قوامها الناس. فلكل ثقافة كرامتها وقيمتها اللتان يجب احترامهما والمحافظة عليهما. ويقوم التنوع الثقافي واللغوي، ضمن أمور أخرى، على حرية المعلومات والتعبير وحق كل فرد في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وتتضمن هذه المشاركة الأنشطة التي يقوم بها الفرد سواء كمستعمل للمحتوى الثقافي أو كمنتج له. ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وسائل الاتصالات التقليدية، دور هام بشكل خاص في الحفاظ على الثقافات واللغات العالمية وتطويرها.

### *1.1.3.2 بناء القدرات والتعليم*

إن من الواجب الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي وتعزيزه. وينطوي ذلك على القدرة على التعبير عما يدور في خلد الشخص بلغته، في أي وقت يشاء، وبأي وسيلة، بما في ذلك عن طريق وسائط الإعلام التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. ويحتاج الفرد لكي يصبح مساهماً خلاقاً في مجتمعات المعلومات والاتصالات، لا إلى المهارات التقنية وحسب، ولكن إلى قدرة نقدية وابتكارية أيضاً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تعليم وسائط الإعلام بالمعنى الوارد في إعلان اليونسكو في غرونوالد، وذلك في البرامج التعليمية والتدريبية. وينطوي التنوع الثقافي واللغوي أيضاً على تساوي الفرص في النفاذ إلى وسائط التعبير ونشر السلع والخدمات الثقافية. وينبغي أن تولى الأهمية إلى المبادرات النابعة من المجتمع.

### *2.1.3.2 اللغة*

تمثل تعددية اللغات إحدى ركائز مجتمعات المعلومات والاتصالات المفعمة بالحيوية. ويمكن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد الفجوات الثقافية واللغوية، بمراعاة الأولويات الصحيحة. وفي الماضي، كثيراً جداً ما كان يعمل استحداث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تفاقم أوجه اللامساواة، مثل غلبة اللغات المستندة إلى الحروف الرومانية (وبخاصة الإنكليزية) وتهميش اللغات المحلية والإقليمية ولغات الأقليات. وينبغي إيلاء الأولوية للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتغلب على الحواجز ومعالجة أوجه اللامساواة بين اللغات والثقافات.

### *3.1.3.2 القانون الدولي والقواعد التنظيمية الدولية*

ينبغي أن يعمل القانون الدولي والقواعد التنظيمية الدولية على تدعيم التنوع الثقافي واللغوي والإعلامي، وفقا للإعلانات والعهود الدولية القائمة، لا سيما المادتين 19 و27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادتين 19 و27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادتين 13 و15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادتين 5 و6 من الإعلان العالمي للتنوع الثقافي الذي اعتمدته اليونسكو في عام 2001. وينبغي ألا تعالج اتفاقات التجارة الدولية الثقافة، بما في ذلك المحتوى السمعي–البصري والخدمات السمعية–البصرية، بوصفها سلعة فحسب، وإنما ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تنوع ثقافي ولغوي وإعلامي. وينبغي الإسراع بإعداد اتفاقية دولية عن التنوع الثقافي، بهدف التوصل إلى اتفاق دولي فعال وملزم. وينبغي استعراض الصكوك الدولية بشأن القواعد التنظيمية لحقوق المؤلف، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وصكوك المنظمة العالمية للملكية الفكرية، لكفالة نهوضها بالتنوع الثقافي واللغوي والإعلامي والمساهمة في تنمية المعارف البشرية.

## *2.3.2 وسائط الإعلام*

### *1.2.3.2 دور وسائط الإعلام*

إن حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام لها مكانة رئيسية في أي تصور لمجتمعات المعلومات والاتصالات. فوسائط الإعلام آلية تمكين لا غنى عنها من أجل رؤية عالمية للاتصالات؛ ودورها حيوي في إنتاج وجمع وتوزيع محتوى متنوع يشمل جميع المواطنين ويستطيعون المشاركة فيه بنشاط. وستظل الإذاعة والتلفزيون، وبخاصة في البلدان النامية، أكثر الوسائل فعالية لتوصيل المعلومات المرتفعة النوعية. وتستطيع جميع أشكال وسائط الإعلام أن تساهم بشكل حاسم في التلاحم الاجتماعي والتنمية في العصر الرقمي.

وتعتبر المادة 19 أساساً لخمسة إعلانات إقليمية عن حرية وسائط الإعلام وتعدديتها، ويجب أن تظل تمثل إطاراً لدور وسائط الإعلام في كافة أشكالها. وقد صادقت الدول الأعضاء في اليونسكو بالإجماع على هذه النصوص[4].

ولا ينبغي السماح لاعتبارات الأمن وغيرها من الاعتبارات أن تسيء إلى حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام. وينبغي ضمان تعددية وسائط الإعلام وتنوعها من خلال سن قوانين مناسبة لتجنب التركز المفرط لوسائط الإعلام.

[4] إعلان ويندهوك لتنمية صحافة إفريقية مستقلة وتعددية، 1991؛ إعلان ألما – آتا بشأن تشجيع إقامة وسائط إعلام مستقلة وتعددية في آسيا، 1992؛ إعلان صنعاء بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائط الإعلام، 1994؛ إعلان صوفيا بشأن تعزيز تعددية وسائط الإعلام في أوروبا، 1997 (تم اعتماده في 1995 و1997).

ويجب حماية الاستقلال التحريري للمشتغلين بمهنة الإعلام وللمبدعين، ويجب أن تكون صياغة المعايير المهنية والأخلاقية في الصحافة وغيرها من الإنتاج الإعلامي من مسؤولية العاملين في وسائط الإعلام أنفسهم. وينبغي أن يكون للمؤلفين والصحفيين والمحررين المشتغلين عن بعد بالاتصال المباشر نفس ما هو متاح للعاملين الآخرين في وسائط الإعلام من حقوق تعاقدية وحماية اجتماعية.

وأجهزة الإذاعة العمومية لها دور محدد وبالغ الأهمية تقوم به في كفالة مشاركة الجميع في مجتمعات المعلومات والاتصالات. وينبغي تحويل وسائط الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة إلى منظمات خدمة عمومية مستقلة من الناحية التحريرية.

### *2.2.3.2 وسائط الإعلام المجتمعية*

وسائط الإعلام المجتمعية، أي وسائط الإعلام المستقلة التي تعمل بدوافع مجتمعية وتستند إلى المجتمع المدني، لها دور معين تقوم به في تمكين الجميع من النفاذ إلى مجتمعات المعلومات والمشاركة فيها، وبخاصة أفقر المجتمعات المحلية وأكثرها تهميشا. ويمكن أن تمثل وسائط الإعلام المجتمعية عناصر تمكين حيوية من خلال المعلومات والصوت والقدرات اللازمة من أجل الحوار. وللأطر القانونية والتنظيمية التي تحمي وسائط الإعلام المجتمعية وتعززها أهمية بالغة بوجه خاص في كفالة نفاذ الجماعات الضعيفة إلى المعلومات والاتصالات.

وينبغي للحكومات العمل على كفالة ألا تكون الأطر القانونية لوسائط الإعلام المجتمعية تمييزية وأن توفر توزيعاً منصفاً للترددات من خلال آليات شفافة وخاضعة للمساءلة. وينبغي وضع أهداف من أجل إتاحة إمكانية الحصول على تراخيص الإذاعة للسماح بتشغيل الإذاعة المجتمعية حيثما لا يكون ذلك مسموحاً به في الوقت الراهن. وينبغي أن يكفل تخطيط الطيف وقواعده التنظيمية لوسائط الإعلام المجتمعية ما يكفي من الطيف وطاقة القنوات والمعايير التقنية المناسبة لكي تنمو في كل من البيئتين التماثلية والرقمية.

وينبغي إنشاء صندوق لوسائط الإعلام المجتمعية من خلال شراكة بين الجهات المانحة والمجتمع المدني من أجل الاستثمار في وسائط الإعلام المجتمعية الدوافع ودعمها هي ومبادرات المعلومات والاتصالات المستخدمة لوسائط الإعلام التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، بما في ذلك المشاريع التي تخدم أفقر المجتمعات والتنوع الثقافي واللغوي والمشاركة المتساوية من قبل النساء والفتيات. وينبغي تشجيع وسائط الإعلام المجتمعية ومراكز الاتصالات ومساعدتها على الجمع بين تكنولوجيات وسائط الإعلام التقليدية، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون، وبين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

### ***3.3.2 المجال العام للمعارف العالمية***

إن وجود مجال عام ثري بالمعارف المتاحة للجميع ضروري لمجتمعات المعلومات المستدامة، ولسد الفجوة الرقمية وتوفير أسس للتنمية الإيجابية للإبداع الفكري، والابتكارات التكنولوجية، والاستخدام الفعال لتلك التكنولوجيا. ففي مجتمعات المعلومات، تعني الأشكال الرقمية الجديدة لتخزين المعلومات أنه يمكن استنساخ هذه المعلومات ونقلها بأشكال مبتكرة تتحدى العادات والقوانين القائمة. وتهدد الخصخصة المتزايدة لإنتاج المعارف بتقييد إمكانية إتاحة نتائج البحوث للجميع. وقد بذلت محاولات للاستغلال التجاري للمعارف الأصلية التقليدية بدون استشارة المجتمعات المحلية التي تعتبر مالكة لتلك المعارف.

### *1.3.3.2 معارف الشعوب الأصلية*

الشعوب الأصلية هي الوصية على معارفها التقليدية ولها الحق في حماية تلك المعارف والسيطرة عليها. ونظم الملكية الفكرية القائمة ليست كافية لحماية ثقافة الشعوب الأصلية وحقوق الملكية الفكرية الخاصة بها.

وينبغي حماية المعارف التقليدية من أي محاولة لترخيص براءات بملكيتها. فينبغي للشعوب الأصلية أن تقرر بملء الحرية ما إن كان ينبغي جعل تراثها جزءاً من المجال العام أم لا. وينبغي لها أن تقرر ما إن كان ينبغي استخدامه بشكل تجاري أم لا، وبأي طريقة يكون ذلك.

وينبغي لنا أن نولي اهتماماً خاصاً بالتدابير التي تحافظ على تنوع المعارف والتي تحمي الموارد الثقافية والفكرية وما يسمى بالموارد الطبيعية للشعوب الأصلية، وبخاصة المعارف النباتية والزراعية، من الاستغلال التجاري والاستيلاء عليها.

إننا نستحث الأمم المتحدة على إنشاء أطر قانونية محددة، وفقاً للمادة 4.26 من جدول أعمال القرن 21 لقمة الأرض، للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وفي أراضي الأجداد، كشرط أساسي مسبق لكفالة حماية معارفها التقليدية في مجتمعات المعلومات والاتصالات والمحافظة عليها وتنميتها.

### *2.3.3.2 حق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية*

لا تُمنح الاحتكارات الفكرية المحدودة، المعروفة أيضاً باسم حقوق الملكية الفكرية، إلا لما فيه منفعة المجتمع، وعلى الأخص لتشجيع الإبداع والابتكار. وتتمثل علامة القياس التي يجب أن تستعرض تلك الاحتكارات في ضوئها وتواءم بانتظام هي مدى ما تفي به بهذا الغرض. وفي الوقت الحالي، لا تملك الغالبية العظمى من البشرية نفاذاً إلى المجال العام للمعارف العالمية، وهو وضع يساهم في نمو الفوارق واستغلال أفقر الشعوب والمجتمعات. غير أنه بدلاً من توسيع نطاق المجال العام ودعمه، تعمل التطورات الحديثة على وضع المعلومات بشكل متزايد في أيدي البعض. إذ يوسَع نطاق براءات الاختراع ليشمل البرمجيات (بل والأفكار)، بما يترتب على ذلك من آثار تحد من الابتكار وتعزز الاحتكارات. فالأدوية التي يمكن أن تنقذ ملايين الأرواح تحجب عن الذين يعانون من الأمراض لأن الشركات الصيدلانية التي تملك براءات الاختراع تقاوم إتاحتها للبلدان التي لا تملك دفع أثمان مرتفعة. وقد تم تمديد فترات حق المؤلف مرة بعد أخرى، مما يجعلها بلا نهاية عملياً وبما يحبط الأغراض الأصلية منها.

### *3.3.3.2 البرمجيات*

توفر البرمجيات وسيطاً وإطاراً تنظيمياً للمعلومات الرقمية، والنفاذ إلى البرمجيات يحدد من يمكن له أن يشارك فيها. إن النفاذ المتساوي إلى البرمجيات مسألة أساسية لمجتمعات المعلومات والاتصالات الرقمية الجامعة والقادرة على التزويد بأسباب التمكين، وتنوع المنطلقات ضروري من أجل ذلك كله.

ولا بد لنا من أن ندرك التأثير السياسي والتنظيمي للبرمجيات على المجتمعات الرقمية، وأن نبني، من خلال السياسات العامة والبرامج المحددة، الوعي بآثار النماذج المختلفة للبرمجيات وفوائدها. وينبغي النهوض بالبرمجيات المجانية، بما تتصف به من حرية الاستخدام لأي غرض من الأغراض وللدراسة والتعديل وإعادة التوزيع، لما تتيحه من فوائد وفرص اجتماعية وتعليمية وعلمية وسياسية واقتصادية فريدة. ويتعين الاعتراف بفوائدها الخاصة للبلدان النامية، مثل انخفاض تكلفتها وتمكينها وتحفيزها للاقتصادات المحلية والإقليمية المستدامة، وسهولة مواءمتها مع الثقافات المحلية وإمكانية استحداث نسخ باللغات المحلية، وأمنها الأكبر، وبنائها للقدرات، إلى آخره، وينبغي الاستفادة منها. وينبغي للحكومات أن تنهض باستخدام البرمجيات المجانية في المدارس ومنشآت التعليم الأعلى وفي الإدارات العامة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع باستعراض جذري لما تسفر عنه الترتيبات الراهنة للاعتراف بالمعارف والمعلومات المحتكرة والتحكم فيها، بما في ذلك عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية وتنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، من آثار على الفقر وحقوق الإنسان. وينبغي بذل جهود لكفالة أن تعمل الاحتكارات الفكرية المحدودة على حفز الابتكار ومكافأة المبادرة، بدلاً من الإبقاء على المعرفة في أيدي البعض حتى تصبح قليلة الفائدة للمجتمع.

### *4.3.3.2 البحث*

تفضي زيادة مشاركة القطاع الخاص في البحث العلمي إلى إصدار براءات اختراع وإلى حصر معارف علمية في أيدي البعض بدلاً من إتاحتها في المجال العام، وتسفر زيادة التنافس بين العلماء والمجموعات العلمية في بعض الأحيان عن ممارسات علمية سيئة، وسرية الاكتشافات وترخيصها ببراءات اختراع، وهي الاكتشافات التي كان من الممكن أن تتاح للجميع فيما سبق. وينبغي أن تظل البحوث قائمة على التعاون والانفتاح والشفافية.

وينبغي أن يكون بمقدور الهيئات العامة، مثل المكتبات ومراكز البحث العلمي والجامعات، أن تساهم في إثراء الثقافة والمعارف العامة، عن طريق وضع نتائج أنشطتها الممولة من الأموال العامة في المجال العام. وينبغي الدفاع عن المجال العام للمعارف العالمية وتوسيع نطاقه من خلال السياسات العامة واستثارة الوعي والاستثمار في البرامج. وينبغي أن يكفل ذلك أن يدخل أي عمل ممول من الجمهور والهيئات الخيرية إلى المجال العام، وأن يزيد من إمكانية النفاذ إلى المعلومات في وسائط الإعلام الشبكية وغير الشبكية بواسطة التوثيق المجاني، والمكتبات العامة وغير ذلك من مبادرات نشر المعلومات، مثل

صحف النفاذ المفتوح والمحفوظات المفتوحة التي توفر نفاذا إلى المعلومات العلمية وغيرها من معلومات المجال العام. وينبغي أن يتوفر النفاذ المجاني للكافة إلى جميع البيانات العلمية، مثل الخصائص الوراثية للأحياء، في قواعد بيانات النفاذ المفتوح.

## 4.2 البيئة التمكينية

### *1.4.2 الأبعاد الأخلاقية*

تقوم مجتمعات المعلومات والاتصالات على الكيفية التي تعمل بها مجتمعاتنا على استحداث وتقاسم واستغلال المعلومات والمنتجات الثقافية والمعارف، التي تقوم بدورها بتشكيل تطور تلك المجتمعات. ويجب أن تتأسس القيمة الأساسية لمجتمع المعلومات على المبادئ الواردة في مجموعة الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق المعتمدة دولياً.

ويجب على الأخص جعل النفاذ المتساوي والمنصف والمفتوح إلى المعارف وموارد المعلومات– مهما كانت الوسائل التقنية المستخدمة في تخزينها ونقلها– بمثابة المبادئ الأساسية لتلك المجتمعات. ويجب أن تتوافق الاعتبارات التكنولوجية والمالية والتنظيمية مع تلك المبادئ.

ونظم الإدارة العليا الشفافة والخاضعة للمساءلة، ومبادئ العمل الأخلاقية والممارسات الخاضعة للمساءلة في شركات قطاع الاتصالات، والممارسات الأخلاقية لوسائط الإعلام، تعتبر وثيقة الصلة بهذا السياق على وجه الخصوص. وينبغي اعتماد مدونات أخلاق ومعايير في هذه الحالات وينبغي إنشاء آليات لرصد تطبيقها علاوة على النص على الجزاءات المناسبة لانتهاكها. وينبغي أن تكون صياغة الأخلاقيات والمعايير في الصحافة وغيرها من المنتجات الإعلامية من مسؤولية المشتغلين بوسائط الإعلام أنفسهم.

ويجب أن يكون احترام التنوع معياراً رئيسياً في إنشاء المبادئ والآليات لحل النـــزاعات التي قد تنشأ في مجتمعات المعلومات. فيمكن لتلك المجتمعات، لو أنها بنيت على قيم مثل التعاون والإنصاف والأمانة والنـــزاهة والاحترام والتضامن، أن تكون ذات تأثير هام على نوعية التفاعل بين الثقافات والنهوض بالحوار المجدي فيما بين الحضارات، ومن ثم تساهم في إقامة السلام العالمي.

### *2.4.2 نظم الحكم الديمقراطية والخاضعة للمساءلة*

ينبغي أن تكون اللوائح التنظيمية الوطنية والدولية لمجتمعات المعلومات والاتصالات ممتثلة تماماً لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وينبغي أن تكون الصراحة والشفافية والخضوع للمساءلة وحكم القانون هي المبادئ الهادية لنظم الحكم الديمقراطية للمجتمعات على كافة الصعد، من المحلي والوطني إلى الدولي. فمجتمعات المعلومات والاتصالات الجامعة والتشاركية والسلمية تستند إلى استجابة الهيئات الحاكمة، علاوة على التزام جميع الفعاليات المنخرطة في نظم الحكم، ذات الطابع الحكومي وغير الحكومي على حد سواء، بالتنفيذ التدريجي لقدر أكبر من المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وثمة ضرورة لمنظور ديمقراطي بشأن مجتمعات المعلومات والاتصالات، تكون المعلومات فيه بالغة الأهمية للمواطنين، حتى تستند الخيارات إلى الوعي بالبدائل والفرص. إن المعلومات والاتصالات هي أساس الشفافية والحوار وصنع القرارات. ويمكن لها أن تساهم في ثقافة التعاون وممارستها، وهو ما يمثل أساس تجديد الديمقراطية. وتطرح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فوائد محتملة لن يتاح لمجتمعات العالم الاستفادة منها إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية للقيام بذلك.

وبهذه الروح، فإن هدف القمة العالمية لمجتمع المعلومات في "إيجاد رؤية وفهم مشتركين بشأن مجتمع المعلومات" وسبل تحقيق تلك الرؤية، تتطلب تقاسم قيم الاتصالات وآلياتها، بما في ذلك الحق في الاتصال، واحترام حرية الرأي والتعبير بكافة أبعادها، والالتزام بالشفافية والمساءلة والديمقراطية.

### *3.4.2 البنية التحتية والنفاذ*

إن الافتقار الملفت للنظر إلى بنية تحتية يعول عليها هو العقبة المادية الرئيسية بالنسبة لما يمكن طرحه على السكان الذين يعيشون في إفريقيا من الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهنا، تشكل البنية المجزأة والناقصة وعدم إمكانية التعويل على البنية التحتية القائمة وشبكات النفاذ هيكل ما يقوم عليه ما يسمى بالفجوة الرقمية.

إن البنية التحتية للاتصالات ضرورية لنشر الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعتبر مسألة رئيسية في إنجاز هدف النفاذ الشامل والمستدام والكلي والميسور واستخدام جميع الناس لهذه التكنولوجيات والخدمات. وعلاوة على ذلك، تعتبر الطاقة شرطاً أساسياً مسبقاً للبنية التحتية والنفاذ.

ويتم تسيير معظم حركة الصوت والبيانات والإنترنت بين البلدان الإفريقية في الوقت الراهن خارج القارة بسبب الافتقار إلى شبكة أساسية إفريقية لها الكفاءة المطلوبة، مما يزيد من تكلفة هذه الحركة. وعادة ما تحد التكلفة المتزايدة من النفاذ. ويجب دعم وتوسيع نطاق الجهود الحالية المبذولة لتشييد بنية تحتية لشبكة إفريقية (مثلاً، نقاط تبادل للإنترنت).

ويتطلب تنفيذ البنية التحتية للاتصالات والنفاذ إلى هذه الاتصالات ونشرها تدريجياً في البلدان النامية إلى استثمارات مالية تتسق مع الحاجات الهائلة في هذا المجال. وينبغي تعظيم أثر الاستثمارات، من أجل تقليل كمية الموارد المالية المطلوبة، بواسطة تجميع المشاريع على الصعيد الوطني أو الإقليمي (دون الإقليمي)، وبواسطة تصميم (إعادة تصميم) التكنولوجيا وتحديثها. وفضلاً عن ذلك، ينبغي الاستفادة بشكل منتظم من التضافر بين القطاعات المختلفة بدءاً من مرحلة وضع المشروع، وإيلاء الاهتمام على وجه الخصوص بقطاعي الطاقة والنقل اللذين يكشفان عن صلات وثيقة جداً. وأخيراً، ينبغي للتضافر القوي جداً والتماثل التكنولوجي بشكل خاص فيما بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الإذاعة–التلفزيون أن يجعل الحكومات وسلطات التخطيط تعمل على نشر واستخدام بنية تحتية مشتركة من أجل نقل ونشر خدماتها.

لقد أصبحت مراكز الاتصالات المجتمعية (مراكز النفاذ العمومية) أماكن للنفاذ الفعال والاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التشديد على الصبغة الديمقراطية للاتصالات. وينبغي للحكومات أن تضمن وضع سياسات من أجل تنمية مراكز الاتصالات لكي تقوم، من جملة أمور، بتوفير نفاذ متساو وميسور إلى البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتشجيع سياسات الإدماج الرقمي للسكان، بما لا يعتمد على نوع الجنس، والجوانب الإثنية، واللغة، والثقافة والأحوال الجغرافية. ومن شأن ذلك أن ينهض بالمناقشة والمشاركة الفعالة من جانب المجتمعات المحلية في عمليات السياسات العامة المتصلة بتنفيذ مراكز الاتصالات ودورها في التنمية المحلية.

وينبغي الاعتراف بالمدارات الساتلية كمورد عمومي وينبغي تخصيصها بما يحقق الصالح العام من خلال أطر عمل شفافة وخاضعة للمساءلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكفل تخطيط الطيف وتنظيمه نفاذاً متساوياً فيما بين وسائط الإعلام المتعددة، بما في ذلك حفظ سعة ساتلية كافية لوسائط الإعلام المجتمعية. وينبغي حفظ نسبة مئوية محددة من الموارد المدارية والقدرة الساتلية وطيف الترددات الراديوية للاستخدامات التعليمية والإنسانية والمجتمعية وغيرها من الاستعمالات غير التجارية.

وينبغي أن يستند توسيع نطاق البنية التحتية العالمية للمعلومات إلى مبادئ المساواة والشراكة وأن يهتدي بقواعد المنافسة النـــزيهة ونظمها على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

إن إدماج النفاذ والبنية التحتية وتدريب المواطنين واستحداث المحتوى المحلي في إطار شبكات اجتماعية وسياسات عامة أو خاصة واضحة، يعتبر أساساً رئيسياً لتنمية مجتمعات المعلومات المتصفة بالمساواة والجامعة.

### *4.4.2 التمويل والبنية التحتية*

ينبغي التماس تدابير التمويل القائمة والجديدة وتقييمها. لقد اقترحت إفريقيا "صندوق التضامن الرقمي". ومن الممكن أن يمثل هذا الصندوق أملاً حقيقياً للشعوب الإفريقية إذا ما وضع له هدف واضح، وتمت إدارته بشفافية، واستهدف تعزيز الخدمات العمومية الأولية، وبخاصة من أجل السكان الذين يعيشون في مناطق محرومة من الخدمات ومنعزلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشدد على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الجماعات المهاجرة من جميع مناطق العالم في تمويل برامج ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وينبغي، من أجل تعظيم أثر الموارد المالية الشحيحة، استخدام خيارات تكنولوجية ملائمة وفعالة التكاليف، في حين يتم تجنب ازدواجية البنية التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من التضافر بين مختلف القطاعات والشبكات في هذا الغرض، مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى قطاعي الطاقة والنقل بالنظر إلى ما بينهما وبين قطاع الاتصالات من صلات وثيقة.

وينبغي إنشاء صندوق لوسائط الإعلام المجتمعية من خلال شراكة بين الجهات المانحة والمجتمع المدني من أجل الاستثمار في وسائط الإعلام المجتمعية ودعمها، هي ومبادرات المعلومات والاتصالات المستخدمة لوسائط الإعلام التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. وينبغي بذل الجهود للقضاء على ازدواجية البنية التحتية وتوحيد المشاريع في الإطار الوطني أو الإقليمي وتشجيع تمويل الاستثمار. وينبغي كلما أمكن أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الإذاعة والتلفزيون بنية تحتية مشتركة لنشر المعلومات.

### 5.4.2 *التنمية البشرية – التعليم والتدريب*

محو الأمية والتعليم والبحث مكونات أساسية ومترابطة لتبادل المعلومات الضروري لبناء مجتمعات المعرفة. وينبغي تعهد بناء المعارف واحتيازها بالرعاية كعملية تشاركية وجماعية، ولا ينبغي اعتبارها تدفقاً من جانب واحد أو قصرها على قطاع واحد من بناء القدرات. والتعليم، بمكوناته المختلفة– الرسمي وغير الرسمي والممتد طول العمر– أساسي لبناء المجتمعات الديمقراطية عن طريق مواطنين متعلمين وقوى عاملة ماهرة على حد سواء.

ولكي يتم الاستفادة بالكامل من طاقات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، فلا بد من استكمالها بالموارد والطرائق التعليمية التقليدية، في سياق محلي من تعددية وسائط الإعلام والتنوع اللغوي.

ولا يستطيع أن يشارك بالكامل في مجتمعات المعرفة وأن يساهم فيها بفعالية سوى المواطنين المتعلمين تعليما رسميا والذين يتوافر لهم نفاذ إلى التعليم المزود لأسباب القوة، وبتعددية من وسائط الإعلام وبنتائج الجهود البحثية. ولذلك فمن الضروري الاعتراف بالحق في التعليم على نحو ما هو مذكور في كل من إعلان الحق في التنمية وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويجب أن تشمل مبادرات بناء القدرات التي تستهدف تمكين الأفراد والمجتمعات في مجتمع المعلومات، بالإضافة إلى محو الأمية الأساسية ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية، والقدرة على العثور على المعلومات والتكنولوجيا وتقييمها واستخدامها واستحداثها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون بمقدور المعلمين والطلاب والباحثين أن يستخدموا البرمجيات المجانية ويطوروها، وهو ما يسمح بقدرة غير مغلولة على دراسة البرمجيات وتغييرها واستنساخها وتوزيعها وإدارتها. وأخيراً، ينبغي تصميم مبادرات بناء القدرات لتحفز الرغبة على التعلم العام والاستجابة للحاجات المحددة، وكذلك للحاجات الخاصة: حاجات الشباب والمسنين، والنساء، والمعوقين، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المهاجرة، واللاجئين والعائدين من الحالات التالية للنـــزاعات، في منظور ممتد لطول العمر. ويستطيع المتطوعون أن يساعدوا في نقل المعرفة وتعزيز القدرات، ولا سيما قدرات الجماعات المهمشة التي لا تصل إليها مؤسسات التدريب الحكومية.

ويحتاج بناء القدرات في مجتمعات المعلومات والاتصالات إلى أناس أكفاء في استخدام وسائط التدريس ودراية بعلوم الاتصال. ولذلك فإن تدريب المدربين وتدريب المعلمين في كل مستوى له نفس القدر من الأهمية من أجل الوصول إلى الناس الموجودين في هامش مجتمع المعلومات.

والمكتبات أداة هامة في مكافحة الفجوة الرقمية وكفالة النفاذ المستمر غير المحدود بقواعد السوق إلى المعلومات، بواسطة تحرير نتائج البحوث الممولة من الدعم العمومي، وذلك بتقاسم المحتوى والمواد التعليمية من أجل النهوض بمحو الأمية وبناء القدرات وتحقيق الاستقلال الذاتي للمتعلمين من كافة الأنواع في مختلف أنحاء العالم. كما ينطوي ذلك على إقناع منتجي المحتوى على أن يشاركوا بنشاط في نموذج النفاذ المفتوح للمعرفة.

ولا بد من تقييم الحواجز العالمية أمام المعرفة والتعليم تقييماً شفافاً بواسطة النظر إلى ما هو أبعد من الحواجز التكنولوجية في الشبكات القانونية والمؤسسية المتقاطعة (مثل قوانين الملكية الفكرية والمعايير الدولية) والنهوض بتوازن جديد للملكية الفكرية كأساس مشترك لقيام المبتكرين بحماية أعمالهم واستفادة المجتمع المدني من مساهماتهم.

ويرى المجتمع المدني أن ثمة حاجة إلى نماذج بديلة لإنتاج المعرفة والمعلومات وتبادلها. وتؤيد فعاليات المجتمع المدني، ابتغاء ضمان تراث المعرفة العالمية المشترك وتمويله، إيجاد نماذج نشر مفتوحة وذاتية التنظيم في إنتاج العلوم والبرمجيات والاتصالات المجتمعية الأساس، مشفوعة ببرامج صيانة ذاتية وقدرات على الارتقاء.

### *6.4.2 توليد المعلومات وتنمية المعرفة*

ينبغي تشجيع البحوث في جميع المجالات المرتبطة بمجتمعات المعلومات والاتصالات، ولا بد من الحرص في تنميتها على مراعاة أوجه الاستخدام الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتعين تقديم المساندة بوجه خاص للبحوث المتعلقة بالمعلوماتية المجتمعية[5]. وهذا يشمل وضع جدول أعمال بحثي بين صفوف الممارسين والباحثين وفي المجتمعات المحلية؛ وإعداد قائمة بمشاريع المعلوماتية المجتمعية وتحديد عوامل الفشل والنجاح، بالإضافة إلى مساندة المشاريع البحثية وتجريب الأنظمة. وينبغي دعم البحوث الأساسية عن طريق توسيع النفاذ بلا عائق إلى البيانات والمنشورات العلمية الأولية. وينبغي للهيئات العامة مثل المكتبات ومراكز البحث العلمي والجامعات أن تشجع البحث المستقل وبناء مجموعة المعارف المتعددة المصادر وتعزيز نتائج الأنشطة الممولة من المال العام. وينبغي أن تتاح هذه المعارف كلها في جميع الأماكن العمومية أو المواقع المفتوحة للجميع (مراكز المجتمعات المحلية والجامعات والمدارس والمتاحف والمكتبات ومراكز وسائط الإعلام وغيرها من الكيانات المخصصة لأغراض معينة)، وذلك من خلال طرائق للنفاذ ملائمة ومتعددة، مع تحاشي الاعتماد الزائد على التكنولوجيا الرقمية وحدها.

### *7.4.2 الإدارة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصالات عموماً*

تضطلع "قواعد اللعبة" الدولية بدور مركزي متزايد في الاقتصاد العالمي للمعلومات. وقد عمدت الحكومات في السنوات الأخيرة إلى تحرير القواعد التنظيمية الدولية التقليدية فيما يتعلق بالاتصالات وطيف الترددات الراديوية والخدمات الساتلية، ووضعت ترتيبات جديدة متعددة الأطراف للتجارة الدولية في الخدمات، والملكية الفكرية، و"أمن المعلومات" والتجارة الإلكترونية. ووضعت جماعات الأعمال التجارية في الوقت نفسه مجموعة من الترتيبات القائمة على "التنظيم الذاتي" بشأن وسائل التعرف في إطار شبكة الإنترنت (الأسماء والأرقام)، والبنية التحتية، والمحتوى.

وليس من المستصوب أو المقبول أن يتم تصميم هذه الأطر وغيرها من أطر الإدارة العالمية ذات الصلة على يد مجموعة صغيرة من الحكومات والشركات القوية ولأغراضها الخاصة، ثم يجري تصديرها بعد ذلك إلى العالم *كأمر واقع*. ولا بد بدلاً من ذلك أن تأتي هذه الأطر تعبيراً عن مختلف وجهات نظر ومصالح المجتمع الدولي كله. وإن لهذا المبدأ الجامع أبعاداً إجرائية وجوانب موضوعية.

فمن الناحية الإجرائية، لا بد أن ترتكز عمليات صنع القرار على قيم مثل المشاركة الجامعة والشفافية والمساءلة الديمقراطية. وثمة حاجة بوجه خاص إلى إصلاحات مؤسسية لتسهيل المشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب المصلحة المهمشين مثل البلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، ومنظمات المجتمع المدني العالمي، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد المنتفعين.

أما من الوجهة الموضوعية فلا بد لأطر الإدارة العالمية أن تعمل على تشجيع توزيع للفوائد أكثر عدلاً وإنصافاً بين الأمم والفئات الاجتماعية. ولكي يتسنى لها بلوغ ذلك فإن عليها أن تحقق توازناً أفضل بين الاعتبارات التجارية وغيرها من الأهداف الاجتماعية المشروعة. وينبغي على سبيل المثال إصلاح الترتيبات الدولية القائمة من أجل تعزيز ما يلي: الإدارة الناجعة للتوصيل البيني للشبكات ولتوزيع إيرادات الحركة، شريطة الموافقة المتبادلة من قبل هيئات التشغيل المعنية، والتوزيعات العادلة لطيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية بحيث تكفل الدعم الكامل للتطبيقات الإنمائية غير التجارية، والتجارة العادلة في السلع والخدمات الإلكترونية، مع مراعاة حاجة البلدان النامية إلى معاملة خاصة وتفاضلية، وإتاحة موارد المعلومات والأفكار للناس جميعاً وبدون عائق، وحماية حقوق الإنسان وسلامة المستهلكين وحرمة الحياة.

---

[5] تشير المعلوماتية المجتمعية هنا إلى الدراسات والممارسات المشتركة بين التخصصات والمتعلقة بتصميم وتنفيذ وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستحدثها المجتمعات المحلية لحل مشاكلها الخاصة. وهذا المجال المعرفي يأخذ في الاعتبار بحوث العلوم الاجتماعية بشأن التأثيرات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – والتي تسمى أيضاً المعلوماتية الاجتماعية – بالإضافة إلى تحليل أنظمة المعلومات والاتصالات وتقنيات التصميم.

وثمة حاجة بالتوازي مع ذلك إلى وضع ترتيبات دولية جديدة متنوعة من أجل تعزيز ما يلي: الدعم المالي للتنمية الإلكترونية المستدامة لا سيما في البلدان الأقل ثراءً ولكن ليس في هذه البلدان فقط؛ والتنوع اللغوي والثقافي والمعلوماتي، والحد من تركيز قوة السوق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعات وسائط الإعلام الجماهيري.

وعلى ضوء ما دار من مجادلات بهذا الشأن أثناء عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، لا بد من إيلاء عناية خاصة لتحسين التنسيق العالمي للموارد الأساسية للإنترنت. ولا بد من أن يدرك الجميع أن الإنترنت ليست "منصة" وحيدة للاتصالات شبيهة بالشبكة الهاتفية العمومية؛ إنها في واقع الأمر مجموعة من البروتوكولات والعمليات والشبكات المرتبطة بها طوعاً، والموزعة في نطاق واسع. وبناءً على ذلك ليس بوسع منظمة واحدة أو مجموعة من المصالح إدارة الإنترنت بصورة فعالة. وليس من الملائم أن تحتكر هيئة دولية حكومية إدارة الإنترنت، إذ إن مثل هذا النموذج يتعارض مع الخصائص الفريدة لهذه الشبكة العالمية. والواقع أن اتباع نهج مرن ومنفتح حقاً وقائم على تعددية أصحاب المصلحة هو الذي يمكن أن يكفل للإنترنت نمواً مستمراً بحيث تتحول في نهاية المطاف إلى وسيط متعدد اللغات. وبموازاة ذلك وعندما يُكفل لهذا النظام ظروف الاستقرار والإدارة السديدة، ينبغي نقل السلطة عن الموارد العالمية الأساسية مثل المخدمات الرئيسية إلى كيان عالمي قائم على تعدد أصحاب المصلحة.

وينبغي أن يكفل للمجتمع الدولي النفاذ الكامل والميسور للمعارف والمعلومات عن عملية صنع القرار بصدد الإدارة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعتبر هذا شرطاً أساسياً لتنفيذ المبادئ المذكورة أعلاه وقاعدة لا محيد عنها لنجاح عملية القمة العالمية ذاتها. ونحن بحاجة إلى رصد وتحليل موجهين نحو الصالح العام للأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها هيئات دولية وحكومية وهيئات قائمة على الإدارة الذاتية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، والمجلس الأوروبي وهيئة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، ونظام واسنار.

ونحن نوصي كخطوة عملية أولى في هذا الاتجاه بإنشاء لجنة مستقلة للرصد قائمة على تعددية أصحاب المصلحة، وتكلّف بما يلي: (1) تحديد ومتابعة أكثر التطورات الجارية إلحاحاً في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالإدارة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (2) تقييم والتماس مساهمات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمدى توافق عملية صنع القرار تلك مع الأهداف المعلنة لجدول أعمال القمة العالمية؛ (3) إبلاغ جميع أصحاب المصلحة في عملية القمة العالمية، وبصفة دورية حتى عام 2005، بالوقت الذي يمكن فيه اتخاذ قرار بشأن استمرار أو إنهاء هذا النشاط.

## 3 الخلاصـــة

إن الناس هم الذين يبنون المجتمعات ويشكلونها في المقام الأول، ويصدق ذلك أيضاً على مجتمعات المعلومات والاتصالات. وقد اضطلعت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بدور رئيسي في ابتكار وصوغ تكنولوجيا مجتمعات المعلومات والاتصالات وثقافتها ومحتواها، وستواصل أداء هذا العمل مستقبلاً.

إن حقوق الإنسان تحتل مكان الصدارة في رؤيتنا لمجتمع المعلومات والاتصالات[6]. ومن هذا المنطلق فإن تنفيذ خطط العمل وآليات التمويل والإدارة، لا بد أن تصاغ وتقيَّم من منظور قدرتها على تلبية الاحتياجات الإنسانية فائقة الأهمية، للحياة البشرية ذاتها.

وينبغي للبلدان المضيفة والمؤسسات التي تسهم وتشارك في عملية القمة العالمية التالية لمرحلة جنيف، أن تحترم تماماً المبادئ الواردة في الإعلان الذي اعتمدته قمة جنيف، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان التي تنطوي على أهمية جوهرية لمجتمع المعلومات والاتصالات. وهذه الحقوق تشمل حرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات والرابطات وحرية الإعلام، وإن كانت غير مقصورة عليها.

وتحقيقاً لهذا الغرض، وعلى سبيل الإعداد للمرحلة الثانية من القمة العالمية، ينبغي إنشاء لجنة مستقلة لاستعراض اللوائح والممارسات الوطنية والدولية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي لهذه اللجنة أيضاً النظر في التطبيقات المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إعمال حقوق الإنسان مثل الحق في التنمية والحق في التعليم والحق في مستوى معيشي ملائم للصحة العقلية والبدنية للفرد وأسرته بما في ذلك الغذاء والمسكن والرعاية الطبية.

ويتطلب التحقيق الكامل لمجتمع المعلومات مشاركة كاملة من المجتمع المدني في وضع التصورات لمجتمع المعلومات وفي تنفيذه وإدارته. وتحقيقاً لهذا الغرض فإننا ندعو الحكومات المشاركة في العمليات التحضيرية للقمة العالمية أن تتعاون تعاوناً صادقاً مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وأن تنفذ جميع التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 56/183. وينبغي للحكومات المشاركة بوجه خاص أن تراعي تماماً حق المجتمع المدني في المشاركة الكاملة في العمليات التحضيرية الدولية الحكومية الباقية والمؤدية إلى المرحلة الثانية من القمة العالمية.

ونحن نتعهد من جانبنا – بغض النظر عن طرائق المشاركة التي تيسرها لنا الحكومات – بأن نواصل العمل بلا كلل من أجل تحقيق رؤية مجتمع المعلومات التي عرضناها في هذا المقام، مستعينين على ذلك بجميع الوسائل العادلة والشريفة. ومن أجل بلوغ هذا الهدف ستواصل منظمات المجتمع المدني التعاون فيما بينها لوضع خطة عمل للمرحلة الثانية من القمة العالمية. ونحن نحث قادة العالم جميعاً أن يضطلعوا بمسؤولياتهم الجسيمة الملحة في إطار من التعاون والشراكة مع المجتمع المدني حتى تتحول هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

*التصديقات على هذا الإعلان يجري جمعها على الموقع التالي* ct-endorse@wsis-cs.org *وحفظها على الموقع التالي* http://www.wsis-cs.org/ *على شبكة الويب.*

[6] لا يجوز تفسير أي نص في هذا الإعلان على أنه يعني أن المجتمع المدني يرغب في الانخراط في أي نشاط أو أداء أي عمل يرمي إلى القضاء على أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان الدولي للحقوق وغيره من معاهدات حقوق الإنسان.